KONRAD ADENAUER STIFTUNG

SIG
البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات
Smart Investment & Consultancy Gateway

"التنويع الاقتصادي

في دول مجلس التعاون الخليجي:

تقييم استراتيجي للمسارات والنتائج"

موجز

جدول المحتويات

1	الـــمـلـخـــص	3
2	تقديم	4
3	الإطار النظري ومراجعة الأدبيات	5
4	مؤشرات التنويع الاقتصادي	6
5	نتائج المؤشر المركب	10
6	التوصيات والمقترحات الإستراتيجية	13
7	المصادر والمراجع	14

الـملـخـص

يستعرض هذا الموجز تطورات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي والتحولات التي رافقت إعادة هندسة هياكلها الاقتصادية لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، ففي ظل التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية انتقل التنويع الاقتصادي من كونه طموحاً اقتصاديّا إلى ضرورة استراتيجية لضمان الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.

يستند الموجز على تقييم التنويع الاقتصادي لمؤشرات التنويع باستخدام منهجية المؤشر المركب حيث أظهر التحليل الكمي للمؤشر تحسناً جوهرياً في أداء دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما في مرحلة ما بعد أزمة 2015 التي كانت بمثابة "جرس إنذار" ومحفزٍ لتسريع الإصلاحات.

تظهر النتائج عن تباين في الأداء في مستوى التنويع الاقتصادي

تظهر النتائج عن تباين في الأداء في مستوى التنويع الاقتصادي، حيث تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المشهد عبر استثمارات ضخمة في البنية التحتية واللوجستيات والتكنولوجيا، في حين تواصل سلطنة عُمان مسيرة التنويع الاقتصادي وتحسين جدارتها الائتمانية عبر إصلاحات مالية هيكلية واجتذاب استثمارات اجنبية نوعية.

وتؤكد النتائج على أن دول مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطاً كبيراً في مسار التنويع الاقتصادي، مدفوعة برؤى وطنية. ومع ذلك، لا يزال التحدي يكمن في تحويل "النمو غير النفطي" المعتمد على الإنفاق الحكومي إلى "نمو مستدام" يقوده القطاع الخاص والريادة المحلية، ويقدم الموجز في النهاية مجموعة من التوصيات لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية.

1 تـقـديـم

شهد النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تحولاً بنيوياً جذرياً خلال العقدين الماضيين، يعكس استجابة استراتيجية منسقة تبلورت في رؤى وطنية طموحة تسعى لإعادة هندسة المحركات الهيكلية للاقتصاد الكلي، فقد أصبح التنويع الاقتصادي الركيزة المحورية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مرونة الاقتصاد؛ وبالنسبة للاقتصادات الخليجية يمثل التنويع مساراً استراتيجياً لتقليص الاعتماد على عائدات النفط والغاز وهو ما يتسق مع التحولات العالمية الهادفة إلى مواجهة تحديات التغير المُناخي والتحول لاقتصاد اخضر.

يظهر التحليل الاقتصادي أن دول المجلس نجحت في بناء احتياطيات مالية وقائية مكنتها من امتصاص الصدمات الخارجية، مع تحسين جاذبية بيئة الأعمال والاستثمار وتوسيع فرص التوظيف النوعي. ومع ذلك، يظل التحول الكامل بعيداً عن التبعية النفطية "عمل قيد التنفيذ"، حيث لا تزال الهيدروكربونات تهيمن على الأوضاع الاقتصادية الكلية وتؤثر بشكل مباشر على خطط التنمية الاستراتيجية.

يرتكز التنويع الفعال من منظور استراتيجي على ثلاثة أبعاد متداخلة:

وهو ما يسهم في تحقيق المرونة المالية وتوزيع المخاطر السيادية، كما تعد صناديق الثروة السيادية الخليجية الأدوات المالية الأقوى لتنفيذ استراتيجيات التنويع، ففي عام 2025 اقتربت أصول هذه الصناديق من 5 تريليون دولار مع توقعات بوصولها إلى 7 تريليون دولار بحلول عام 2030م.

2 الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

يُعرف التنويع الاقتصادي في الأدبيات الأكاديمية المعاصرة بأنه العملية التي ينتقل من خلالها الاقتصاد إلى حالة من التعددية في السلع والخدمات المنتجة والمصدرة، ويمكن التمييز بين نمطين أساسيين: التنويع الأفقي الذي يتضمن توسيع قاعدة الإنتاج عبر قطاعات جديدة، والتنويع الرأسي الذي يركز على تعميق سلاسل القيمة داخل القطاعات القائمة، مثل تحويل النفط الخام إلى منتجات بتروكيماوية ذات قيمة مضافة عالية.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن دول المجلس تواجه بعض التحديات المرتبطة بالاقتصادات الريعية القائمة على الموارد الطبيعية (النفط والغاز في دول الخليج)؛ مما يضعف التنافسية الدولية للقطاعات غير النفطية.

وفي هذا الصدد، تشير الأدبيات على أن كفاءة المؤسسات والقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هما المحددان الرئيسيان لنجاح التنويع في الموارد الطبيعية، كما تبرز أهمية "التعقيد الاقتصادي" كمعيار لجودة التنويع وهو ما ينعكس في صادرات ذات قيمة مُضافة عالية.

تشير الاتجاهات الاقتصادية الحديثة إلى ان الثورة الصناعية الرابعة بما فيها الرقمنة والذكاء الاصطناعي أصبحت تمثل المحرك بات يمثل المحرك الأكثر ديناميكية لمسار التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. فالتوسع في الاستثمارات التكنولوجية لا يقتصر أثره على رفع كفاءة القطاعات القائمة، بل يسهم في بناء رأس مال معرفي يعزز القدرة التنافسية ويدعم التحول الهيكلي طويل الأمد.

ومن منظور استراتيجي يقوم التنويع الاقتصادي الفعّال على ثلاثة أبعاد مترابطة:

التنويع الإنتاجي	تنويع الصادرات	تنويع الإيرادات
من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتعميق مساهمتها في الناتج المحلي	عبر تعزيز السلع المصنعة والخدمات ذات القيمة المضافة وربطها بسلاسل القيمة العالمية،	العامة بما يقلّص الاعتماد على العوائد الهيدروكربونية ويعزز الاستقرار المالي

ويُعدّ الانتقال نحو اقتصاد قائم على الإنتاج السلعي والخدمي عالي القيمة المضافة الأداة الأنجح لتحقيق المرونة المالية وتوزيع المخاطر السيادية، إذ يحدّ من تقلبات الإيرادات المرتبطة بأسعار الطاقة. وقد بذلت دول الخليج جهودا حثيثة لتحقيق هذا التوجه من خلال استثمارات مكثفة في اللوجستيات والبنية التحتية والتكنولوجيا، مما أسهم في تقليص الفجوة الإنتاجية وتعزيز القدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

3 مؤشرات التنويع الاقتصادي

يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي يصبح من خلالها الاقتصاد أكثر تنوعاً من حيث السلع والخدمات المنتجة والمصدرة. ويمكن تصنيف التنويع إلى نوعين: التنويع الأفقي، الذي يتضمن توسيع نطاق الإنتاج والصادرات في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ والتنويع الرأسي، الذي يركز على إضافة روابط جديدة ضمن سلسلة القيمة لنفس القطاع، مثل التعدين وتحويله إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية بدلاً من تصديره كمادة خام.

وتتجسّد أهمية التنويع الاقتصادي في دعم الاستقرار من خلال التقليل من حدة التأثر بالصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط، ويعزز الاستدامة عبر مواءمة المسارات التنموية مع الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

وفي الوقت ذاته، يشكّل التنويع محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، لما يوفره من قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص عمل نوعية في القطاعات القائمة على المعرفة بما يعزز متانة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التحولات التكنولوجية.

ويمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال تتبّع تطورات مجموعة من المؤشرات التي تعكس اتساع وعمق القاعدة الإنتاجية، من أبرزها مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإيرادات غير النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة إضافة إلى تطوّر الصادرات غير النفطية باعتبارها مؤشرًا على القدرة التنافسية وتنويع مصادر الدخل الخارجي. كما تُعدّ درجة التعقيد الاقتصادي مؤشرًا متقدمًا على نوعية التنويع، لكونها تعكس مستوى القيمة المضافة والمحتوى المعرفي في الإنتاج، إلى جانب حجم وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية، لما له من دور محوري في نقل التكنولوجيا وتعزيز الإنتاجية وربط الاقتصاد المحلي بسلاسل القيمة العالمية وبناء اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة واستدامة.

ومن خلال تحليل هذه المؤشرات في الاقتصادات الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية، يُلاحظ حدوث تحسّن ملحوظ في درجة التنويع الاقتصادي، ولا سيما في مرحلة ما بعد أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2015م والتي مثّلت جرس إنذار حقيقي للاقتصادات الخليجية. حيث شكّلت تلك الأزمة نقطة تحوّل مفصلية دفعت دول الخليج إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تسريع مسار التنويع الاقتصادي، الأمر الذي انعكس في تحسّن واضح في عدد من مؤشرات التنويع، وفي مقدمتها الارتفاع المتزايد في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة، بما يعكس تقدّمًا تدريجيًا نحو بناء هياكل اقتصادية أكثر تنوعًا واستدامة.

جدول (1): هيكلية المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي (CIED) والأوزان النسبية

المؤشر الفرعي	الوصف والهدف الاستراتيجي	الوزن النسبي
مساهمة الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية إلى إجمالي الإنتاج المحلي	تشير إلى حجم النشاط الاقتصادي الناتج من الأنشطة غير النفطية، ويقيس مدى اعتماد الاقتصاد على القطاعات غير النفطية مقابل الاعتماد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للنمو.	%30
مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات	يؤشر على قدرة المنتجات والخدمات المحلية على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية من حيث الجودة والتكلفة والقيمة المضافة وبمدى ارتباط الاقتصاد بسلاسل القيمة العالمية وتنوّع أسواق التصدير وزيادة حصة الصادرات غير النفطية، تدلل على امتلاك الاقتصاد المهارات والتقنيات التي تمكنه من إنتاج منتجات قابلة للتصدير.	%25
مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات	يؤشر على قدرة الدولة على تمويل إنفاقها العام من مصادر متنوعة وأكثر استقرارًا، بما يقلل من تأثر الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط.	%25
الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	يؤشر على جاذبية بيئة الأعمال والقدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، ومؤشر على اندماج الاقتصاد عالميًا أن ارتفاع النسبة يدلل على أن الاقتصاد أكثر انفتاحًا وربطًا بسلاسل القيمة العالمية.	%10
مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)	يقيس مدى تطور وتطور سلة الصادرات ومدى ندرة المعرفة الإنتاجية، ويساعد صناع القرار على تحديد القطاعات التي يمكن تطويرها لزيادة التعقيد الاقتصادي. إضافة إلى تقييم إمكانات النمو المستقبلية حيث أنه كلما زاد التعقيد، زادت فرص الدولة للنمو المستدام والمنافسة في الأسواق العالمية.	%10

4 منهجية احتساب المؤشر المركب لتنويع الاقتصادي

تستخدم العديد من المنهجيات في بناء المؤشرات المركبة، مثل التحليل متعدد المتغيرات، وتحليل المركبات، وتحليل العوامل الرئيسية، وطرق المتوسط المرجح. ويعتمد اختيار المنهجية المناسبة بشكل رئيسي على الهدف من بناء المؤشر، وتوافر المؤشرات على مدى سلسلة زمنية طويلة، وتكرار المؤشرات. ويستخدم العديد من الأساليب لبناء المؤشرات المركبة مثل اسلوب المتوسط المرجح لتطوير مؤشر مركب لأداء الابتكار.

وبهدف بناء مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي سوف يتم استخدام المنهجية التي اقترحها فرويدنبرغ (2003) في دراسته بعنوان: "المؤشرات المركبة لأداء الدول: تقييم نقدي". وقد تم اختيار هذا المنهج نظرًا لشيوعه في مقارنة أداء الدول في قضايا متعددة، ولتماشيه مع طبيعة المؤشرات المتوفرة، وفي هذه المنهجية تم ترجيح المؤشرات المختارة بأوزان قبل حساب المؤشر المركب؛ إذ تعكس هذه الخطوة المساهمة النسبية، والأهمية، ودرجة موثوقية المؤشرات المختارة. لذلك، فإن الأوزان المخصصة للمؤشرات تؤثر بشكل كبير على نتيجة المؤشر المركب. في العديد من المؤشرات المركبة، مثل مؤشر الابتكار المركب ومؤشر الاستدامة البيئية، تُعطى المؤشرات أوزانًا متساوية. وفي المقابل، قد تُعطى المؤشرات أوزانًا مختلفة، كما في مؤشر التنمية البشرية ومؤشر مناخ الأعمال، استنادًا إلى أساليب إحصائية بحتة أو بالرجوع إلى آراء الخبراء، الذين لديهم معرفة بأولويات السياسات، والخلفيات النظرية، وتعدد وجهات نظر الجهات المعنية في هذا الموجز ، سيتم إعطاء مساهمة الانشطة غير النفطية الوزن الأكبر وبنحو (30%)،لإنه يعبر بدرجة كبير عن مدى التقدم في القاعدة الإنتاجية غير النفطية، ومساهمة الإيرادات غير النفطية (25%)، ومساهمة الصادرات غير النفطية (25%)، بينما سوف يتم إعطاء أوزان بنحو 10% لكل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومؤشر التعقيد الاقتصادي .

تم استخدام العديد من طرق التجميع في حساب المؤشرات المركبة اعتمادًا على مجموعة فرعية من المؤشرات، مثل التجميع الخطي، التجميع الهندسي، أو التجميع باستخدام الأساليب غير الخطية. كل طريقة تنطوي على افتراضات ونتائج مختلفة. على سبيل المثال، يمكن تطبيق التجميع الخطي عندما تكون جميع المؤشرات لها نفس وحدة القياس وقد تم تحييد تأثيرات المقياس (ناردو وآخرون، 2005).

وبدلاً من ذلك، يقترح فرويدنبرغ (2003) أنه في حالة مقارنة أداء الدول على أبعاد مختلفة، يمكن تجميع المؤشرات المركبة بناءً على الشكل الخطي التالي:

$$CIED_c = \sum_{i=1}^{N}(W_i . X_{i,c})$$

حيث:

$CIED_c$: المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي للدولة c

W_i: وزن المؤشر بحيث تكون مجوع الأوزان تساوي 1.

X_i : القيمة المعيارية للمؤشر.

وفي هذا الموجز يتم احتساب المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على المنهجية المذكورة أعلاه. وأخيرًا، يمكن إنشاء مؤشر مركب يقيم الوضع الإجمالي لجميع دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق تجميع المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي لكل دولة وفق الصيغة التالية:

$$CIED_{GCC} = \frac{1}{6}\sum_{i=1}^{6} CIED_i .$$

M. Freudenberg, "Composite indicators of country performance: A critical assessment", Technology and Industry working paper 16, OECD, (2003)

5 نتائج المؤشر المركب

بناء على نتائج تحليل المؤشر، أظهر متوسط قيمة المؤشر المركب لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً لافتاً من نحو 32.9 في العام 2014م إلى حوالي 67.8 في العام 2024م. غير ان هذا التحسن لم يكن خطي، بل تخللته تقلبات ناتجة عن الارتباطات الدورية بالقطاع النفطي، ويعكس الاتجاه العام نجاحاً ملموساً للسياسات الاقتصادية، وفيما يلي أبرز النتائج:

الامارات العربية المتحدة:

سجلت الامارات تطوراً سريعاً في التنويع الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر التنويع من 34.2 في 2014 الى حوالي 81.0 في 2024. القفزة الكبيرة بعد 2015 تعكس نجاح السياسات في تنويع مصادر الايرادات المالية وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، خاصة في العقار والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية وكذلك الصناعة، مما قلل الاعتماد على النفط وزاد قدرة الاقتصاد على الصمود امام الصدمات الخارجية.

United Arab Emirates - Composite Index of Economic Diversification

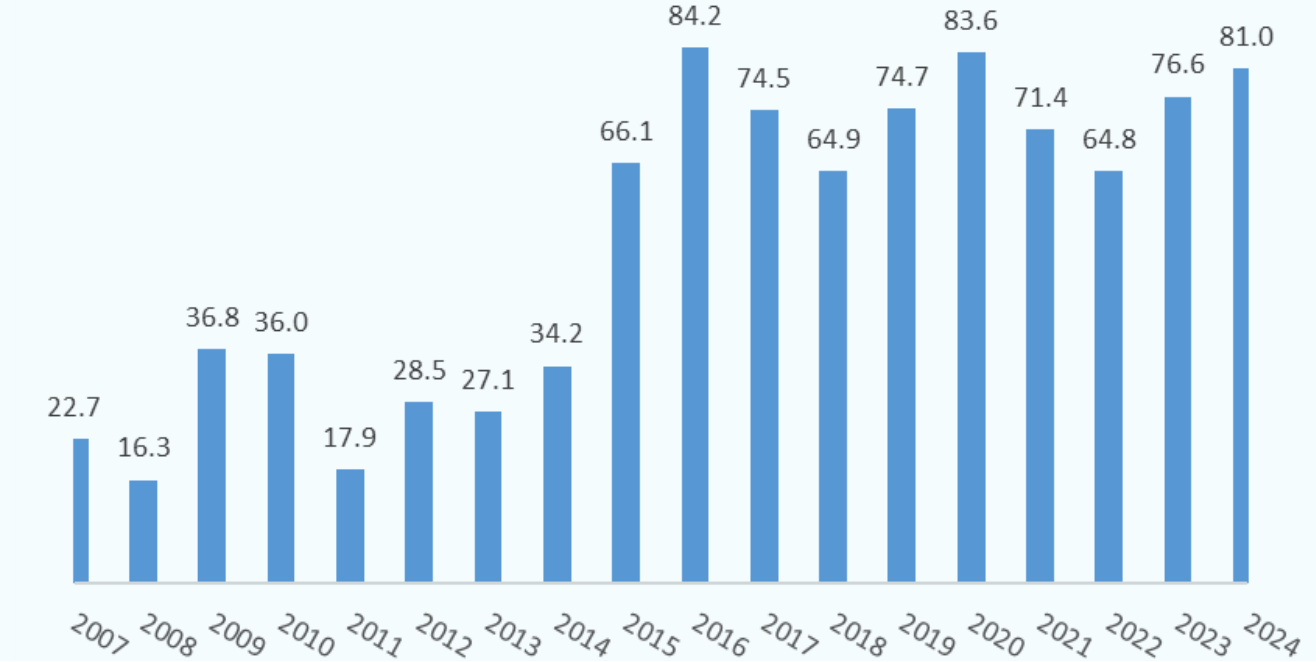

المملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة تحولات اقتصادية ملحوظة بعد 2015، مع ارتفاع مؤشر التنويع من 27.9 في 2014 الى 70.4 في 2024. ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 80% يعكس نجاح استراتيجيات التنمية الاقتصادية، الا ان محدودية مساهمة الصادرات والايرادات غير النفطية تشير الى الحاجة لتعزيز تنافسية القطاعات غير النفطية على الصعيد الدولي وتحسين قدرتها على توليد النقد الاجنبي.

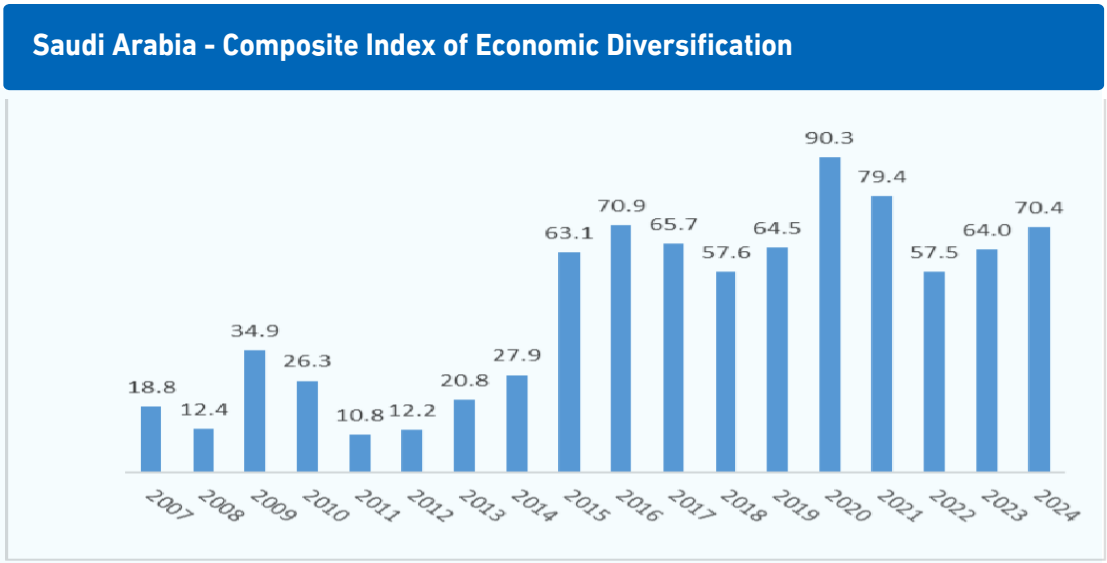

سلطنة عمان:

سجل مؤشر التنويع في عمان تحسناً متوازناً من 44.6 في 2014 الى 80.0 في 2024، مع ظهور نتائج ايجابية خلال الخطة الخمسية العاشرة. يشير هذا التطور الى تحسين بنية الاقتصاد ونجاح السياسات في توسيع دور القطاعات غير النفطية، مع الحفاظ على استقرار اقتصادي نسبي واعتماد معتدل على النفط

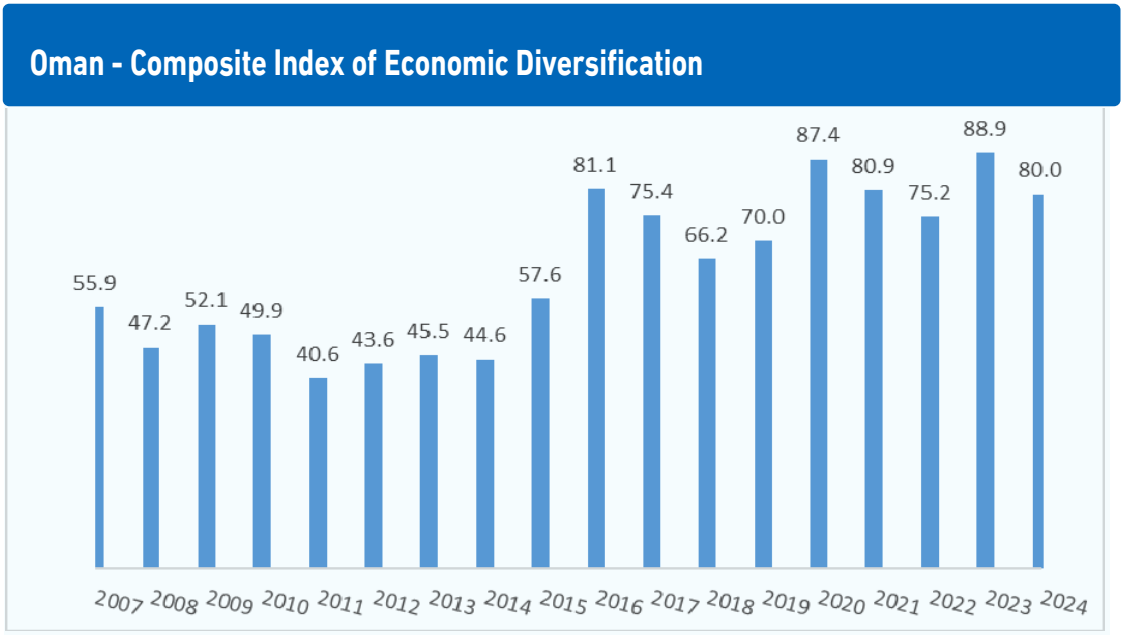

البحرين:

شهد اقتصاد البحرين تحسناً نسبياً، حيث ارتفع مؤشر التنويع من 20.6 في 2014 الى 79.9 في 2024. هذا النمو يعكس تقدم جهود الحكومة في تطوير القطاعات المالية والخدماتية، لكنه يظل محدوداً مقارنة بدول الخليج الكبرى بسبب صغر حجم الاقتصاد واعتماده على الخدمات المالية والنفط.

Bahrain - Compsite Index of Economic Diversification

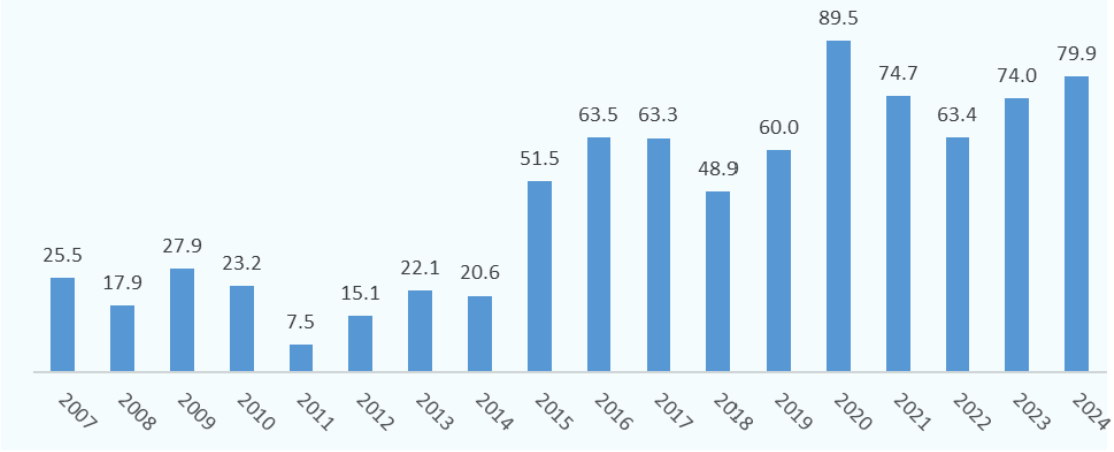

الكويت وقطر:

شهدت الكويت وقطر تحسناً متواضعاً في التنويع الاقتصادي، مع استمرار الاعتماد الكبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي. هذا يشير الى ضرورة تعزيز الاستثمارات في الصناعات التحويلية والخدمات وابتكار سياسات لدعم الصادرات غير النفطية لضمان استدامة النمو على المدى الطويل.

Qatar - Composite index of Economic Diversifiacation

Kuwait - Composite Index of Economic Diversification

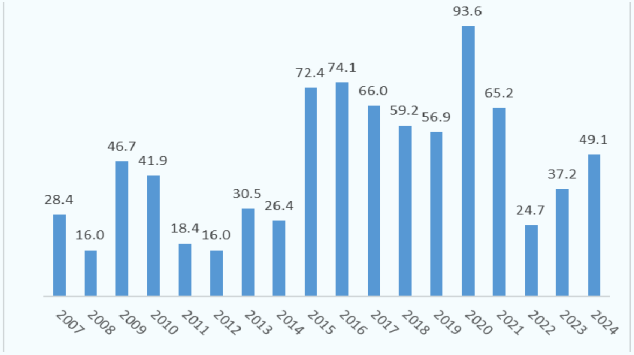

6 التوصيات والمقترحات الإستراتيجية

01 تسريع الانتقال من نموذج القطاع الخاص المعتمد على الإنفاق الحكومي إلى نموذج يقوده الاستثمار الخاص.

02 تعزيز دور القطاع النقدي والأسواق المالية لتوفير قنوات تمويل مبتكرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر

03 تبني سياسات مالية متوازنة ومستدامة لتقليل أثر تقلبات النفط على خطط التنمية الطويلة.

04 ضرورة تبني خطط وسياسات مالية وبمستهدفات مالية محددة (fiscal rules) تضمن استدامة الإنفاق الإنمائي بغض النظر عن تقلبات أسعار النفط، وتوجيه الفوائض المالية نحو صناديق استثمارية للتنويع المحلي بدلاً من الادخار الخارجي فقط.

05 يجب التركيز على السلع والخدمات قابلة للتصدير، من خلال دعم الصناعات. التحويلية وكذلك الخدمات وخصوصا السياحة وربطها بسلاسل التوريد العالمية.

7 المصادر والمراجع

.cident Indicator of the Gulf Cooperation Council (GCC) Business Cycle", IMF, WP/09/73

M.Nardo, M.Saisana, A.Satelli, S. Tarantola, "Tools for Composite Indicators Building", European Commission, -
.2005

M. Freudenberg, "Composite indicators of country performance: A critical assessment", Technology and -
Industry working paper 16, OECD, (2003)

M. Opoku-Afari, S. Dixit, "Tracking Short-Term Dynamics of Economic Activity in Low-Income Countries in -
.the Absence of High-Frequency GDP Data", IMF, WP/12/119

A. El-Mahmah, "constructing economic composite indicators for the United Arab Emirates", Central bank of -
.UAE, 2017

M. Saisna, S. Tarantola “State-of-the-Art Report on Current Methodologies and Practices for Composite -
.Indicator Development”, European Commission, 2022

.E. Goldberg, “Aggregated Environmental Indices; Review of Aggregation Methodologies", OECD, 2001 -

A. Mclntyre, H. Yun, and K. Wang, "Economic Benefits of Export Diversification in the Small States", IMF, -
.WP/18/86

A. Al-Hassan, "a Coin-

8 ملحق نتائج المؤشر

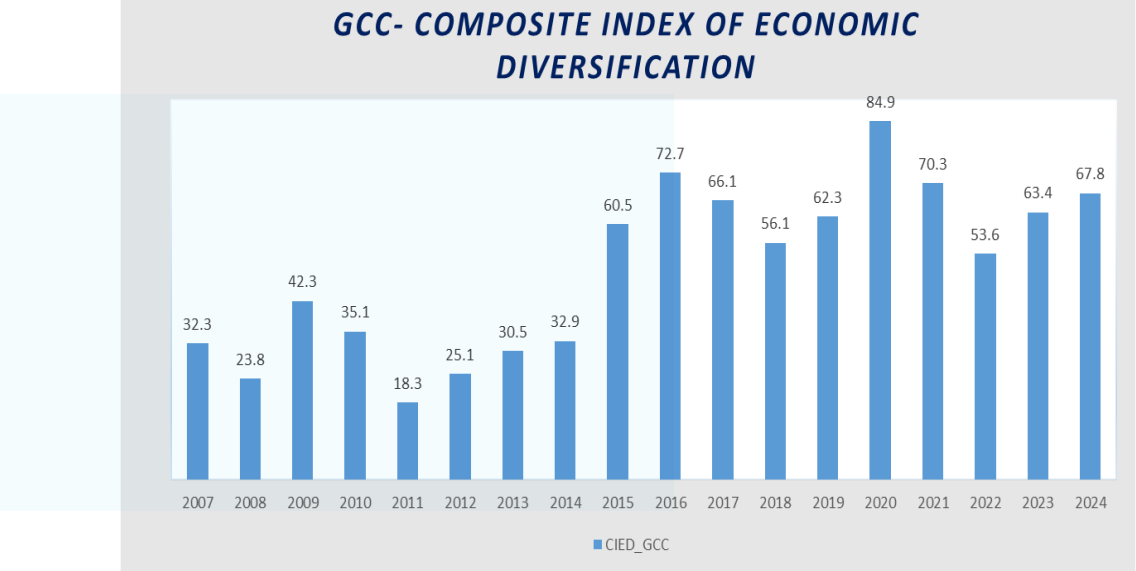

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

SIG
البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات
Smart Investment & Consultancy Gateway

www.kas.de

omaninvestgateway.com